4- الاتصالات والبريد والمجال السمعي البصري

1.4 الاتصالات

عرف سوق الاتصالات بالمغرب نموا هاما بعد تحرير القطاع سنة 1999. وبالفعل، فمنذ المصادقة على القانون رقم 96-24 المتعلق بالاتصالات الذي تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 01-55 بتاريخ 8 نوفمبر 2004، تم القيام بعدة تدابير تهدف إلى تقوية المنافسة. ومن أهم التدابير المنجزة تحرير الهاتف النقال ومنح رخص لمستغلي شبكات الأقمار الصناعية وكذا خوصصة الشريك التاريخي. مما ساهم في زيادة قوية لعدد المشتركين في الهاتف النقال وتغطية الساكنة المغربية بنسبة تناهز 95% الشيء الذي أدى إلى انتقال نسبة الولوج من 6% سنة 1997 إلى ما يزيد عن 40% في 2005.

وقد عرفت سنة 2005 منح **الرخصة الثانية للهاتف الثابت** لشركة "ميديتيل" (MEDITEL) في يونيو 2005 مقابل 75 مليون درهم وكذا منح رخصة من الجيل الجديد للاتصالات الثابتة بما فيها الخدمات ذات **الحركية المحدودة** لشركة "ماروك كونيكت" (Maroc Connect) بتاريخ 21 شتنبر 2005 مقابل 306 مليون درهم.

كما تم منح ثلاث رخص جديدة للهاتف النقال من الجيل الثالث خلال 2006 لكل من شركة اتصالات المغرب وشركة "ميديتيل وشركة "ماروك كونيكت" **بمقابل مالي** قدره **360 مليون درهم** مع احتساب الرسوم لكل رخصة. زيادة على ذلك، يجب على المستفيدين الثلاثة من الرخص أن يساهموا في تمويل إعادة تهيئة مجال الموجات بغلاف إجمالي قدره 180 مليون درهم.

2.4 – البريد

1.2.4 - إعادة الهيكلة المؤسساتية لقطاع البريد

تتمثل أهم المحاور لإصلاح القطاع والتي يوجد مشروع القانون المتعلق بها في طور الصياغة النهائية فيما يلي :

- مضمون وتكاليف وكذا طرق تنفيذ وتمويل التزامات المرفق العام ؛
- تنظيم الخدمات المالية ضمن شركات تابعة ؛
- تحرير خدمات البريد ؛
- تقنين القطاع ؛
- تحويل بريد المغرب إلى شركة المساهمة.

2.2.4 - إعادة هيكلة بريد المغرب (عقد برنامج 2006-2008)

تبعا لنجاح تنفيذ مقتضيات عقد البرنامج بين الدولة وبريد المغرب لفترة 2002-2004 يوجد عقد برنامج جديد لفترة 2006-2008 في طور المصادقة. ويهدف عقد البرنامج الجديد إلى تحديد الالتزامات المتبادلة بين الدولة وبريد المغرب بحيث يتم إعداد الهيئة لتغيير إطارها المؤسساتي ولإصلاح قطاع البريد. ومن بين أهم المقتضيات المنصوص عليها في عقد البرنامج :

- إنجاز برنامج استثمار بمبلغ 1.900 مليون درهم ممول أساسا عن طريق التمويل الذاتي وموجه لاقتناء تكنولوجيات جديدة وتوسيع الشبكة وتنويع الخدمات ؛
- تحديد إستراتيجية بخصوص الخدمات المالية ؛
- تفعيل الإصلاح المؤسساتي ؛
- دفع جزء من الأرباح المحققة سنويا لفائدة الدولة.

3.4 - إصلاح القطاع السمعي البصري

1.3.4- إعادة هيكلة القطاع السمعي البصري

تم إصدار ونشر القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر في 07 يناير 2005. ويهدف هذا القانون إلى تقوية الإطار القانوني لتحرير القطاع وإرساء نظام أساسي حديث وأكثر مرونة للهيآت العامة للإذاعة

والتلفزة. وهكذا، تم تحويل الإذاعة والتلفزة المغربية والمصلحة المستقلة للإشهار إلى شركة المساهمة تحت إسم **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** التي تحتفظ الدولة فيها بمجموع الرأسمال.

ومنذ إحداث الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة التي تمت المصادقة على قانونها الأساسي بتاريخ 31 مارس 2005، تم القيام بعدة تدابير منها على وجه الخصوص :

- اجتماع المجلس الإداري ثلاث مرات حيث انعقد الاجتماع الأخير بتاريخ 22 يونيو 2006 ؛
- إعادة تنظيم جديد الهياكل الإدارية ؛
- إعداد نظام أساسي جديد للمستخدمين ؛
- المصادقة على دفتر تحملات الشركة بتاريخ 4 يناير 2006 من طرف الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري ؛
- توقيع عقد برنامج مع الدولة لفترة 2006-2008 بتاريخ 8 فبراير 2006.

2.3.4 - إعادة هيكلة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (عقد برنامج 2006-2008)

يندرج عقد البرنامج الذي يربط ما بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والدولة والموقع بتاريخ 8 فبراير 2006 في إطار تنفيذ القانون رقم 03-77. وتشمل أهم التزامات الشركة كما حددها عقد البرنامج ودفتر التحملات المحاور التالية :

- توسيع التغطية الوطنية وتحديث الوسائل التقنية ؛
- تنويع وتطوير الخدمات ودعم تنمية الإنتاج الوطني ؛
- تحديث تدبير الموارد البشرية ووضع نظام حديث للإعلام ؛
- تنمية الموارد الذاتية الآتية من الإشهار؛
- إنجاز برنامج استثماري بمبلغ 426 مليون درهم.

وفي إطار مساندة مخطط عمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، تلتزم الدولة، على الخصوص، بدفع مساهمة إجمالية قدرها 1.725 مليون درهم للشركة برسم فترة 2006-2008.

الفهرس